

ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية، الحركات و التداعيات -دراسة في تأثيرات التحولات السياسية مابعد 2011م - .

The migration in the Euro-Maghreb region, dynamics and repercussions - a study in the effects of political transformations after 2011

طاهر أميرة ، بونيف سامي محمد

جامعة الجزائر-3 (الجزائر)، lina.jasmine2402@yahoo.com

جامعة الجزائر-3 (الجزائر)، bounif.samimohamed@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2020/12/20

تاريخ القبول: 2020/11/24

تاريخ الاستلام: 2019/05/12

ملخص:

تعود ظاهرة هجرة المغاربة نحو أوروبا الأولى لفترة ما قبل الحربين العالميتين فقد ربطت الدول الأوروبية نفسها بمستعمراتها في جنوب المتوسط، و اعتبرت هذه المناطق بمثابة قواعدها الخلفية في مواضيع التنمية و النهضة التي عرفتها في القرن الثامن عشر و التاسع عشر، و بنيت خلالها أوروبا على مقدرات هذه الدول و على جثث مواطنيها في فترة الحربين العالميتين، و مع نهاية هذه فترة الاستعمار استعانت الدول الأوروبية بسواعد المهاجرين في إعادة بناء حضارتها الراهنة .

و مع تزايد الهوة بين ضفتي المتوسط أغلقت الدول الأوروبية حدودها في وجه المهاجرين و اتجهت لسياسة أكثر انتقائية مما أدى لإبراز الوجه الآخر للحوار المتوسطي في سياق رفض حركة الهجرة بالعموم بصورة تتداخل فيها كل المتغيرات السياسية و الأمنية و الاجتماعية، و أصبحت الأزمات المتتالية في المنطقة المغاربية تشكل تهديدا مباشرا للأمنية في غرب المتوسط، و قد شكلت الأزمات السياسية في الدول المغاربية دفعا جديدا للهجرة و اللجوء في مقابل سياسات أوروبية متشددة نحو هذه القضايا، و تهدف هذه الدراسة لتحديد أهم حركات الظاهرة في ظل الأزمات السياسية الراهنة و أثرها على القضايا الأمنية في غرب المتوسط.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية؛ اللجوء؛ الأزمات؛ التهديد الأمني؛ السياسات الأمنية.

Abstract :

The migration of maghreb citizens back to the first pre-world s war which Europe have linked the European countries themselves to their colonies in the southern Mediterranean, and these areas were considered as their bases in the background of development and renaissance in the eighteenth and nineteenth century, which Europe built on the capabilities of this At the end of the colonial period, European countries used the immigrants' bases to rebuild their present civilization.

With the growing gap between the two parts of the Mediterranean, European countries closed their borders to immigrants and adopted a more selective policy. The political crises in the Maghreb countries have posed a new impetus for migration and asylum in return for tough European policies towards these issues. This study aims to identify the most important dynamics of the phenomenon in light of the current political crises on security issues in the Western Mediterranean.

Key words: Illegal immigration ; seek refuge ; Crises; Security threat; Security policies.

مقدمة :

تعرف الهجرة في أبسط معانيها على أنها حركة انتقال الأفراد من مكان لآخر ، و تاريخيا كانت تعتبر ظاهرة طبيعية ترتبط بقضايا الندرة و الحاجات ، و بتطور الدول و تحديد في الحقبة الـوستفالية و ظهور ما عرف بقدسية الحدود ، و التي أصبحت فيها الدول كيانا منفصل و مستقل عن الكيانات الأخرى و إتجهت أغلبها لما يعرف بتثبيت السكان و البنية الاجتماعية ، و لعل الفترة التي توالى بعد ذلك قد حملت إشارات إنفتاح بين الدول مع تنامي العولمة في نهاية القرن التاسع عشر ، إلا أنها إتجهت لتدابير عكسية إذ أن هذه الفترة كانت سمتها إغلاق الحدود أمام المهاجرين ، و الإتجاه للإنتقائية في أحسن الأحوال في سياسة الدول ، ويعزى هذا لتنامي النزعات الأمنية لدى الدول التي إتجهت للإغلاق على مجتمعاتها بغرض الحماية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها ، و هذا ما ساهم في بروز أزمات الهجرة بالأخص في مناطق التي تشهد هوة بين دولها مثل الإقليم المتوسطي .

و قد أورد البرفيسور مصطفى صايح مسألة العلاقات الأوروبية الراهنة في ظل الأزمات الأمنية في مقاله رؤية حول التحديات الأمنية و الإستراتيجية الجديدة في غرب المتوسط التي شكلت النظرة الجديدة لهذه الظاهرة منذ أول اجتماع لمجموعة الدول التسع لغرب المتوسط بروما في 1990 م والتي أصبحت تعرف بإختصار بمجموعة 5+5 فيما بعد ، فقد كان الإدراك بضرورة العمل على إقامة التعاون و الاستقرار إنطلاقا من قناعة و إلتزام هذه الدول بشمولية و عدم تجزئة الأمن⁽¹⁾ ، بالتالي فمسألة عدم تجزئة الأمن هي الإشكال الحقيقي في المنطقة الأورومغاربية التي لا تزال تعاني من خلل بين الجانب النظري و التطبيقي، فالأمر يتعلق بنظرات متضاربة بين أطراف غرب المتوسط على الرغم من بروز تهديدات أمنية مشتركة تم طرح قضايا الهجرة في صدارتها.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية في الموضوع في واقع الظاهرة المتنامية و التي كانت في صدارة الإهتمامات دول المنطقة لعقد من الزمن رغم إختلاف منظورات الطرفين لها ، فيراها الجانب الأوروبي على أنها تهديد أمني خطير أما الدول المغاربية فكانت ترها هامش لتصدير فائض البطالة و تخفيف أعباء الحكومة ، و مع بداية التحولات السياسية لم تعد هذه القضية تؤرق الجانب الأوروبي فقط بل أصبحت تتعداها للطرف المغاربي الذي أصبح يستقبل بدوره أعدادا هامة من المهاجرين بسبب ظاهرة الإنفلات الأمني و تزايد أعبائه في منع

الظاهرة كونها تعد منطقة عازلة ، و هو ما أثر بدوره على طبيعة تفاعلات السياسة و الأمن في المنطقة الأورومغاربية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة للتأسيس للفصل بين المفاهيم المتعلقة بالهجرة ككل فكل مفهوم يحمل دلالة معينة تختلف عن المفاهيم ذات الصلة ، و كذا التعرّيج لواقع الهجرة عموما في المنطقة المتوسطة و تطوراتها بالأخص في فترة ما بين 2011 م.

الإشكالية : ماهي تدايعات التحولات السياسية في المنطقة المغاربية على حركات ظاهرة الهجرة في منطقة غرب المتوسط ؟

و تفترض الدراسة التالي :

- تغير الأوضاع في المنطقة المغاربية يؤدي للتأثير على حركات الهجرة في المنطقة المتوسطة و حجمها و توزيع أنماطها بشكل كبير .

منهجية الدراسة

تطلب تناول الدراسة الإعتماد على المنهج الوصفي الذي تم فيه توصيف الظاهرة الذي يعد أحد منطلقات تحليل الظواهر من خلال تحديد أهم مميزات الوصول لإستنتاجات تساعد على فهم طبيعتها ، و قد تم أيضا الإعتماد على مجموعة من الأدوات العلمية و المناهج المساعدة مثل المنهج التاريخي بإستدعاء التطور التاريخي للظاهرة و تتبع مساراتها و تطوراتها التي تؤثر في طبيعة حالتها الحالية و المنهج التفكيكي التركيبي الذي يعتمد على فصل المعطيات الأساسية للدراسة من مصطلحات و أطر نظرية و إعادة تركيبها من خلال الإسقاط العلمي بين هذه الأطر و التحليل المنهجي لمركبات الظاهرة.

المحور الأول: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة المتوسط، دراسة في المفهوم و الجذور.

أولا. تحديد دلالات مصطلح الهجرة غير الشرعية

من الصعب إيجاد تعريف دقيق للهجرة الغير شرعية كغيرها من مصطلحات العلوم الاجتماعية التي يصعب إيجاد تعريف دقيق لها ، و ذلك نظرا لتعدد المفاهيم المقدمة للدول حول الهجرة غير الشرعية و كذا إختلاف أغراضها التي ترمي إليها ، و في التالي محاولة لإيجاد تعريف الهجرة غير الشرعية من الناحية اللغوية واصطلاحا من أجل تقريب المعنى .

أ.الهجرة لغة : الهجرة إسم مشتق من هجر يهجر أو هجران ، و يقال هاجر القوم من دار الى دار أي غادر المكان، وحاول ابن منظور ضبط المصطلح أيضا بمعنى الخروج من أرض لأرض ، و هجر الشيء يعني تركه⁽²⁾، و تعني الهجرة بصفة عامة الإنتقال للعيش من مكان لآخر بنية اليقاء ، و تختلف طبيعة الهجرة حيث تكون من مدينة لأخرى داخل حدود الوطن الواحد و تسمى بذلك هجرة داخلية ، و إن كانت عابرة للحدود الدولية فتسمى هجرة خارجية ، كما تعرف أيضا على أنها إنتقال للأفراد و الجماعات من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل Place of origin إلى منطقة الإستقبال أو مكان الوصول Place of destination⁽³⁾.

أما في اللغة الإنجليزية فيبرز مصطلح Immigration المشتق من فعل Migrant و يعني الهجرة و يرمز مصطلح Immigrant للمهاجر و الذي يدل على الشخص الذي يغادر منطقة نحو منطقة أخرى.⁽⁴⁾

و تعرف الهجرة في القاموس السياسي بأنها تلك الحركات الدائمة لحركة الأفراد و الجماعات من مكان لآخر ، و التي تؤثر على التاريخ البشري ، أما الهجرة غير الشرعية فهي تلك الحركات غير القانونية و التي تعارض تشريعات الدول بشكل مباشر ، و قد عرفت منظمة خدمات المهاجرين الأمريكية بأنها الهجرة العابرة للدول و التي تكسر قوانين الدول ، من خلال حركة إنتقال الأجانب دون وثائق رسمية.⁽⁵⁾

ب.الهجرة اصطلاحا : الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية، على شكل تنقل سكان من مكان الى آخر وذلك بتغيير مكان الاستقرار الاعتيادي وهي جزء من الحركة العامة للسكان ، و في قول آخر توصف على أنها تلك الحركات البشرية بين المناطق المختلفة و قد تكون لأسباب عديدة غالبا ما تنتج عن ظروف إقتصادية⁽⁶⁾، و قد أقر الإعلان العالمي للحقوق الإنسان الحرية لجميع الاشخاص في مغادرة اي بلد بما في ذلك بلدهم الأصلي مع دعوة الدول لعدم فرض قيود على حق الفرد في مغادرة إقليمها إلا في ظروف محدودة جدا .

و عليه فإن الهجرة غير المشروعة من وجهة نظر الدولة المهاجر منها هي خروج المواطن من إقليم دولته بطريقة غير مشروعة سواء من غير منافذ المخصصة لذلك أو من منفذ مشروع ، أما تعريفها من وجهة نظر الدولة المهاجر إليها هي وصول المهاجر إلى حدود أراضيها بأي طريقة مشروعة او غير مشروعة ، و يعد هذا النوع من الهجرة الأشد إنتشارا في العالم بالأخص في خطوط التماس بين الدول المتقدمة و

الدول النامية ، و يشكل البحر المتوسط أكبر هذه الخطوط في صورة هوة حضارية مابين دول الشمال و الجنوب.(7)

ثانيا.دوافع و مؤشرات الهجرة غير الشرعية.

إن المقرب النظري للهجرة بشكل عام لم يعد ينطلق من منظورات الحاجة الإنسانية للحركة فقط ، بل يتعدها لأبعاد أخرى فمنها ماهو سياسي أو إقتصادي أو إجتماعي و قد يجمع كل الظروف ، فالهجرة بشكل عام و أسبابها قد تحمل عدة أوجه يمكن إيجازها في التالي :

أ. مؤشر الأمن السياسي : من المؤكد أن مسألة الأمن بالأعم مطلب أساسي للإنسان ، فالتمتع بالإستقلالية و الحرية في إختيار الممثلين و الممارسة الطبيعية في الحياة السياسية جزء لا يتجزء من الأمن الإنساني ، و تركز مسألة الأمن السياسي على أهمية ممارسة حقوق الإنسان و حريته دون وجود ما يعيقها من عنف أو إكراه ، ما يقتضي أن يكون بمقدور المواطنين العيش في مجتمع يحترم ما لهم من حقوق سياسية .

فالأمن السياسي يستند بالضرورة لمفاهيم الديمقراطية الفعالة التي تتطلب بناءات تضمن التمثيل العادل في إدارة الدولة ، و إحترام سيادة القانون و التداول السلمي للسلطة و ما عدى ذلك فهو مساس للأمن الإنساني ، و قد يدفع بحالة اللأمن التي تدل على أن لاشيئ مضمون إلا إذا تم تأمينه ، و التي تعني شرط تدبير الحماية من الأعمال العدائية ، و تنمية الحريات الحيوية للإنسان التي تجعله أكثر إنسجاما و إستقرارا في إقليميه.(8)

قد تكون معارضة أنظمة الحكم أحد أسباب الهجرة لكنها في أغلب الأحيان لا تدفع بالموجات العالية من المهاجرين ، و تقتصر في أغلبها على فئات معينة ناشطة في المجال السياسي ، إلا أن كل من الأزمات السياسية و ما تنتجه من حروب أهلية و صراعات على السلطة تدفع بالسكان للهجرة نحو أماكن أكثر أمنا ، و لعل هذا ملاحظ بشكل كبير في القارة الإفريقية التي تعاني من عدم إستقرار سياسي و تشهد حركة عالية من الهجرة منذ فترة طويلة من الزمن و ساهم في تشكيل علاقات خاصة بين دولها و المناطق الأخرى المجاورة.(9)

ب.المؤشرات السوسيو-اقتصادية : تؤكد مختلف الأدبيات الاقتصادية على دور الفوارق الجغرافية في توزيع الدخل بين الأفراد و الجماعات ، إذ يساهم التباين المستمر بين معدلات النمو السكاني و النمو

الاقتصادي في تحريك سوق العمل و تحديد مستويات البطالة ، و تمثل بالضرورة بوصلة الحركات السكانية التي تتحرك بإتجاه الدول الأغنى و الأكثر إستقرارا أمنيا و إجتماعيا.⁽¹⁰⁾

إن الأزمات الاقتصادية التي أضحت أحد التهديدات الأمنية الجديدة و التي لها إنعكاس كبير على المحيط الاجتماعي و السياسي ، إذ تظهر الإضطرابات المختلفة على إثر المشاكل الاقتصادية ما يؤثر على مسائل الأمن الإنساني ، و لعل هذا الأمر يؤدي لما يعرف بالأمن الاقتصادي الذي يقصد به التحرر من الحاجة و الفقر و التدهور الاجتماعي ، و كل ما يؤثر بظواهر الأمن الاقتصادي ، و هذا ما يؤدي لبروز تيارات من الهجرة الدولية بإتجاه المناطق الأكثر إستقرارا من الناحية الاقتصادية .

إن العوامل الاقتصادية و تفاعلها مع العولمة من بين أبرز محركات الهجرة ، إذ أن مسألة التنمية و آثارها المرجوة أو العكسية على المعطى الاقتصادي في إقليم الدولة الواحدة ، يؤثر على إحتواء أو تزايد الهجرة حيث كلما كان لها آثار إيجابية كلما ساهمت في تثبيت السكان ، فمن وجهة نظر ميكروفردية *Micro-individuel* فإن دوافع الهجرة غالبا ما تكون ذاتية و ترتبط بإمكانيات تحسين المعيشة و ظروف الحياة ، أما من وجهة النظر الميكرو إجتماعية *Micro-societal* فهي ترتبط بتزايد الفوارق الاجتماعية في الثروات و الرفاه ، و تحدث إثرها حركية من الأماكن الفقيرة نسبيا نحو الغنية ، و يقول في هذا الصدد بيتر ستالكر *Peter stalker* في كتابه " عمال بلا حدود " *Workers without frontiers* : " إن العالم الذي يفرز راجحين و خاسرين من العولمة يجعل المهمشين في النظام الدولي يحاولون إيجاد فرص للربح و الإستفادة من المزايا الاقتصادية للعولمة عن طريق الهجرة ".⁽¹¹⁾

ثالثا . توصيف منطقة حوض غرب المتوسط ، الجغرافيا الواسعة و المجتمع الضيق .

أ. التوصيف الجغرافي: يعتبر البحر المتوسط من أهم البحار القارية حيث طول اليابس من جميع الجهات و لا يسمح له بالإتصال بالبحار المفتوحة سوى عن طريق ممرات ضيقة و ينقسم ظاهريا لقسمين غير متساويين في المساحة يفصلهما منطقة ضحلة تمتد من تونس لصقلية و من ثم إيطاليا و القسم الغربي يبدو في شكل مثلث قاعدته في شمال إفريقيا و قمته في خليج جنوة و يختلف من حيث التكوين عن الحوض الشرقي الذي يشمل البحر الإدراتيكي ، و قد كان حوض البحر المتوسط تاريخيا مهدا لكثير من الحضارات المختلفة كمنبع من منابع الحضارة و تقول شاكلتون في كتابها عن أوروبا أن المستقبل أمام الحوض ليستعيد مجده بعد بداية نشاطه الملحوظ في ظل تنامي ترابط الخطوط التي تربط الأقاليم⁽¹²⁾

و يعد حوض البحر المتوسط أكبر حوض مغلق ذو إمتداد واسع يربط بين ثلاث قارات هي إفريقيا و أوروبا و آسيا في مساحة تمتد لحوالي 3 ملايين كلم² على شريط ساحلي يقدر ب 3200 كلم يفصل بين ضفتيه مضيق جبل طارق من جهة و قناة السويس مضيق الدردنيل و البوسفور من جهة أخرى و يبلغ طوله حوالي 334 ميل و عرض يقدر ب 814 ميل ، و تشترك حوالي 22 دولة تضاف ل جزيري قبرص و مالطا يمكن تقسيمها لثلاث أقسام هي :

- دول شمال المتوسط تقع في قارة أوروبا و هي : فرنسا ، إسبانيا ، إيطاليا ، سلوفينيا ، كرواتيا ، البوسنة و الهرسك ، ألبانيا و اليونان و تركيا
- دول شرق المتوسط تقع في قارة آسيا : سوريا و لبنان و فلسطين .
- دول جنوب المتوسط و هي الدول الإفريقية المطلة على المتوسط كالجائر و تونس و ليبيا و مصر و المغرب . (13)

تعتبر منطقة غرب المتوسط فضاء مفتوح جيوسياسيا بحيث يمتد لدول أخرى لا تطل على سواحله من منظور الدور الإستراتيجي و كذا نشاط الفواعل المتداخلة أغلب القوى الكبرى في العالم تدير بوصلتها نحو هذه المنطقة الحيوية وهذا ما يفسر الوجود الأجنبي المتنامي المنتشر في شمال إفريقيا و نحو منطقة الساحل الإفريقي المتخام لحدود المنطقة وهذا ما يعرقل مشاريع المجتمع المتوسطي الضيق كون المنطقة جزء من تجاذبات عالمية سواء كانت هوياتية أو إقتصادية أو سياسية و يضاف لذلك التباين الشديد بين ضفتي غرب المتوسط الذي يترجم منتهى التباين الاقتصادي بين الضفتين ففي الشمال الغربي دول متقدمة في كل المؤشرات المختلفة من إحصائيات الناتج الداخلي الخام و مستوى الإستثمار و هياكل الإنتاج و المالية العامة إضافة للتباين التكنولوجي و التباين في مقاييس جودة التعليم و هذه الظروف جعلت المنطقة الشمالية منطقة جذب للأفراد و رؤوس الأموال على حساب دول الجنوب المتمثلة في الدول المغاربية بالأساس الغنية بالموارد الأولية و الغارقة في الأزمات الأمنية و الصراعات البينية و النزاعات الدائمة يضاف لذلك غياب تام للحكم الراشد و مسائل التحول الديمقراطي الذي أندر بأزمات سياسية دورية.

ب. الترتيبات الجديدة في غرب المتوسط و مسائل توزيع القوى: إن معيار الإستفادة بين دول الشمال و الجنوب من متغيرات نهاية الحرب الباردة يدل على واقع متناقض فقد أفرزت مخرجات العولمة تطورات حضارية للدول الشمال التي يقارب عدد سكانها 16% من مجموع سكان العالم ، و يتحكمون

في 80% من الإنتاج العالمي بينما يعاني دول الجنوب من الأزمات و المشاكل الاقتصادية الذين يمثل عدد سكانهم 84% و فق نصيب 16% فقط من الإنتاج العالمي ، و تزامن مع ذلك ظهور مايسمى بالفجوة الحضارية التي أثرت على عمليات الإتصال و الإحتكاكات بين الحضارات المختلفة في ظل إفرزات العولمة و الذي أصبح يتحكم في مظاهر الصراع أو التعاون كون مسألة الهوية أمر نسبي لا يمكن قياسها إلا أن مايمكن قوله أنه يزداد في ظل وجود مجتمعات ضيقة في بيئة محصورة نسبيا و لعل منطقة المتوسط هي أكثر المناطق التي توضح هذا الأمر .⁽¹⁴⁾

و قد عكس الوضع الجديد للمنطقة مجموعة من التغيرات المعقدة ساهمت في رسم معالم جديدة متناقضة الأوجه ، ففي الوقت الذي إتجهت فيه الإقليمية الجديدة أحد سمات المجتمعات الأوروبية التي تدفع لإنشاء هويات إقتصادية و سياسية و إجتماعية متناسقة كانت دول الجنوب غارقة في المشاكل الأمنية و السياسية و الاقتصادية ماخلق أزمة الهوية بين الدول الأورومغاربية التي ساهمت في زيادة حجم التناقضات يترجم حجم المتنامي لتضارب الإتجاهات و التي شبهها سمير أمين بالتخوم الحقيقية التي تترجم الحدود بين المنطقة الرأسمالية في الشمال المقابلة للعالم المتقدم كالولايات المتحدة الأمريكية من الغرب و روسيا و الصين من الشرق و المنطقة الجنوبية المتخمة للمناطق النامية في أمريكا الجنوبية و إفريقيا فالخط الفاصل يبدو أنه أكبر وضوحا في المتوسط تعبر عن التعارض بين شمال مسيطر و جنوب ضعيف تابع في تجسيد حقيقي للتخوم الثابتة .⁽¹⁵⁾

الواقع في المنطقة يشير لعدة أبعاد أساسية لعل أهمها الإختلافات و الإختلالات الواسعة في المتوسط حيث تتجمع كل العناصر الهويةتية التنافرة و الإختلال في مظاهر التنمية و الذي يمنح الأفضلية لدول الشمال ، فأمن أوروبا و إستقرارها يجعلها تأخذ زمام المبادرة في المنطقة و هذا مايفسر سلسلة المشاريع التي تقودها الدول الأوروبية المختلفة المجالات و الأحادية الهدف و هو محور الأمني في ظل التهديدات الأمنية المنتشرة في غرب المتوسط .

رابعا.الهجرة في الحوارات الأورومغاربية .

إن حركيات الهجرة في المنطقة المتوسطية عموما تعكس وجهين أساسيين ، الأولى كانت إثر عملية تشجيع الدول الأوروبية للمهاجرين في حقبة الثورة الاقتصادية ، أما الثانية فهي الإغلاق الكلي للحدود أمامهم إثر عدم حاجة الدول الأوروبية للكلم الهائل من المهاجرين ، في المقابل فإن دول الجنوب لم تحقق

تقدما في مجال مكافحة الظاهرة قانونيا و عمليا ، و هو ما يحمل عنصر التعارض بين تطورات الظاهرة على الأرض و دوافعها و طبيعة الرغبات السياسية لدول المنطقة .

أ.واقع الهجرة غير الشرعية في المنطقة الأورومتوسطية : لم ترتبط الهجرة غير الشرعية بدرجة كبيرة بالدول الجنوبية الأعضاء في الإتحاد الأوروبي (دول القوس اللاتيني) ، و إنما مست حتى دول جنوب و شرق البحر المتوسط أيضاً، وقد تم تحديد ثلاثة أصناف للهجرة غير الشرعية إلى دول جنوب و شرق البحر المتوسط :

◀ العمال المهاجرين غير الموثقين: و هم الذين لا يتناسبون مع الطلب الرسمي لليد العاملة ما يجعلهم لا يلبون الشروط القانونية للدخول والإقامة والعمل .

◀ اللاجئون: و هم أولئك الذين يأتون بشكل رئيسي من مناطق النزاع للدول المضيفة لهم ، و لم يحصل معظمهم على أية حماية رسمية للاجئين وإنما يبقون في دولة اللجوء ، و يستمرون في التحرك نحو أوروبا بالأخص .

◀ المهاجرون العابرون: و هم الأفراد و الجماعات الذي لا يملكون وجهة محددة ، فهم يتخذون من المنطقة طريق عبور لأماكن أخرى ، و غالبا ما تكون دول شرق و جنوب المتوسط هي مناطق العبور.⁽¹⁶⁾

ب.دول جنوب و شرق البحر المتوسط كدول عبور و وجهة : تظهر الدراسات أن هناك حوالي 5.6 مليون مهاجر في هذه المنطقة يشملون 3.6 مليون مهاجر غير موثق أصبحت دول جنوب و شرق البحر المتوسط لدرجة كبير دول عبور وهجرة، وفي الحالات التي يحاول فيها المهاجرون الدخول إلى أوروبا ويفشلون (إما بسبب عدم تقديم فيزا قانونية أو بسبب المحاولات الفاشلة للدخول سراً).⁽¹⁷⁾

و بالحديث عن مناطق العبور في المتوسط فإن منطقة المغرب العربي ظلت لمدة طويلة طريقا للمهاجرين ، و قد توسعت هذه الهجرة في الفترة الأخيرة إذ كانت أواخر سنة 2000 م فترة الهجرات المتواصلة سواء نحو الوجهة الأوروبية أو من الدول الإفريقية بصفتها منطقة عبور ، حيث يعتبرها المهاجرون طريق مفتوح لإوروبا ، و واقع هذه التدفقات لا يقبل الجدل إذ أن أعدادهم لا تزال غير واضحة بالأخص إنتشارهم في المنطقة الصحراوية الواسعة ، فقد نشرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في سنة 2010 م تقريرا لأعدادهم حيث يقدرون بحوالي أكثر من 90 ألف مهاجر إفريقي بالجزائر و 1.2 مليون في ليبيا و

75 ألف بالمغرب في مقابل 45 ألف بتونس سنويا ، و قد تتغير خطوط سيرهم بسرعة طبقا للوضع الجيوسياسي الذي يتجه حاليا نحو ليبيا- إيطاليا ، و تراجع لعدددهم في محور تونس و الجزائر - فرنسا و مضيق جبل طارق بين المغرب و إسبانيا.⁽¹⁸⁾

ج.الوضع الاقتصادي والتأثير على التوظيف في دول جنوب المتوسط : أثر التفاوت في التقدم الاقتصادي في المنطقة الأوروبية خلال العقد الماضي بشكل غير متساوٍ في حركات السكان ما بين الضفتين ، فبعد أن كانت تعبر عن حاجة إنسانية بحتة في عصور سابقة إذ أن الإنسان يتحرك وفق دوافع البقاء و الاستقرار ، فقد أصبحت تدل اليوم على مجموعة من المعطيات المتعلقة بالعيش الحضاري للإنسان وفق معطيات العملة الاقتصادية ، و تشكل الفجوة الحضارية ما بين ضفتي المتوسط بوصلة تحركات المهاجرين الباحثين ظروف معيشية أفضل، فهي تعكس معدلات مرتفعة للبطالة جنوبا بين العمال الشباب أدت لتغذية تدفق الهجرة المستمر في المنطقة.

ومن الواضح أن التطور الاقتصادي الذي عرفته الدول الأوروبية كان السبب الأساسي في تدفق أعداد هائلة من المهاجرين القادمين من الضفة الجنوبية ، بحيث أنهم يرون في هذا التطور الحل الفوري لمشاكلهم الاجتماعية و الاقتصادية التي يعانون منها ، و ظهرت هذه الفوارق بشدة بعد بداية الأزمات الاقتصادية جنوبا في ظل تدهور سعر البترول في الثمانينيات و هو ما أدى بدوره لإنخفاض مداخيل هذه الدول و أثر على المستوى المعيشي لسكان هذه الدول ، و تزامن مع ذلك نمو الحاجة الاقتصادية الأوروبية لليد العاملة و هو ما غذى حركات الهجرة التي أصبحت تتخذ منحى غير شرعي مع تزايد توجه الدول الأوروبية لسياسة الأبواب المغلقة و تبني معيار الإنتقائية وفق ما يحتاجه سوق العمل الأوروبي، و بذلك فإنه ينظر لمسألة الهجرة كتهديد لواقع التوازن التنموي في الدول الأوروبية .

و يعكس السجل الدائر في الأوساط الأوروبية بشأن موضوع الهجرة موقفين متناقضين ، فالسياسات الحكومية الأوروبية تسعى للموازنة بين الحاجة الأوروبية للمهاجرين و تلبية المطالب الاقتصادية ، و إحتواء التهديد الذي أصبح يشكله التغيير المحتمل في البنية الاجتماعية للدول الأوروبية ، و هو ما طرح حقيقة تتمثل في أن السياسات الصارمة و خطابات الأمانة حول مواضيع الهجرة ليست معطى ثابت فهي تخضع للبراغماتية الأوروبية حول مدى الإحتياج لليد العاملة ذات الكفاءة ، فهي تطرح إشكاليات الإنتقاء بالدرجة الأولى و ليست متعلقة بظاهرة الهجرة أساسا.

و أشار تحليل أجرته المفوضية الأوروبية بدقة إلى الشكوك حول تكامل اليد العاملة للشباب في المستقبل و حركياتها في المنطقة ، وقد ذكرت أنه سيكون هناك حاجة لأكثر من 15 مليون وظيفة إضافية في الدول الأوروبية خلال السنوات العشر المقبلة، ويزداد ذلك ليصل إلى 30 حتى 60% على غرار التوسع الاقتصادي الذي حصل من عام 2002-2007م و هو ما قد يتطور في العشرية القادمة 2010-2020م⁽¹⁹⁾، وهذه الحاجات هامة جداً بحيث أن هناك احتمال لحدوث توتر في البنية الاجتماعية في حال عدم تلبيتها، وبشكل معاكس فإن البطالة في دول الجنوب تزداد بشكل أكبر من إحتياجات دول الشمال ، لذا فإنه بالإضافة إلى تحدي إيجاد الوظائف فإن من الضروري إيجاد وظائف مرتبطة بتزايد عدد الخريجين في المنطقة، ويجعل ذلك تحدياً للحكومات المطالبة بإيجاد حل لهؤلاء كما أنه يؤثر بشكل كبير على تماسك المنطقة والاستقرار الاجتماعي وقد يؤدي أي فشل في إدارة هذا الملف إلى ازدياد في ضغط الهجرة نحو الشمال ، و هو ما يدل على أن الطلب العام للمهاجرين للطرف الأوروبي في تناقص مستمر بالمقارنة مع تزايد عامل الدفع نحو الهجرة في دول جنوب المتوسط المتنامي بشكل طردي ما ينذر بأزمات مستقبلية في إنتظار محرك فعلي لهذه الظاهرة.⁽²⁰⁾

د.قضايا الهجرة كأحد ملفات الأمانة :

لقد كان للتحول في إدراك نوعية و مصادر التهديد الأثر البارز في عملية إدارة المخاطر لدى الدول ، فالأمر أصبح يتعدى حماية الإقليم الجغرافي فحسب ، بما يتطلب البحث عن وسائل جديدة ضد هذه التهديدات ، و لعل أغلبها تنصب في مدى إدراك الرسميين و غيرهم لها ، و قد خرجت نظرية الأمانة من رحم هذا الجدل ، إذ أن محدودية الدراسات الأمنية قبل نهاية الحرب الباردة عجلت بظهور هذا التصور بقيادة كل من أولي ويفر Ole waever و باري بوزان Barry buzan .

تعود جذور النظرية للعمل الذي قام به الباحثان حول الأبعاد الخطائية للأمن في إطار فريق العمل في مدرسة كوبنهاغن ، و قد تحمل النظرية بعض من الملامح البنائية و الواقعية إلا أنها تختلف مضمونا في بعض الإفتراضات ، فهي تتعلق بالقضايا المؤمنة لأغراض متعددة و مدى تطابق الخطابات الرسمية مع السلوك العام ، فهي تدرس كيفية تحول بعض القضايا من فاعل إلى مشكلة أمنية ثم إتخاذها كذريعة لإستخدام التدابير الإستثنائية لحلها ، و يكمن التحدي في مدى إمكانية إقناع الجماهير بهذا.⁽²¹⁾

و بالحديث عن الأمانة في الدائرة المتوسطة فإن المخاطر الأمنية للهجرة غير الشرعية على أوروبا و المنطقة ككل ، فالدول المغاربية بوصفها دول مصدر و عبور أصبحت الأكثر عرضة لهذه التداعيات ، و تسعى الدول الأوروبية لإيجاد صيغ لمحاربة هذه الظاهرة مع هذه الدول ، و قد يعتبر هذا الأمر أحد المخاطر القائمة على السيادة المغاربية و تبنيتها قوانين و إجراءات صارمة ضد مواطنيها بالأخص ، و هذا إستنادا للحلول الأوروبية التي تتبنى فكرة إغلاق حدودها أمام المهاجرين ، فقد تبنيت الدول المغاربية قوانين تجرم الهجرة غير الشرعية منذ 2008 م ، و هذا ما جعل المتوسط ساحة مواجهة ما بين القرارات الرسمية في المنطقة و الظاهرة المتنامية بالأخص داخل دول المصدر التي تعجز عن إيجاد بديل عن الهجرة ، و هو ما يتعارض بالأساس مع مطالب الدول الأوروبية التي تعتبرها مسألة أمن إستراتيجي⁽²²⁾، و يعتبر مسار أمانة الهجرة المكرسة في المنظومات القانونية و القيمة لدى دول و مجتمعات أوروبا كنتيجة لتغير البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة ، فكونها أصبحت هاجسا أمنيا يقوم على أربعة أسباب هي :

1. إعتبار الهجرة تهديدا للأمن السوسيوإقتصادي ترتبط بأزمات البطالة و الدولة المحتكرة .
2. أنها تتعلق بالهاجس الأمني الذي يربط في مجمله قضايا الهجرة بالسيادة و الأمن القومي الداخلي .

3. إرتباطها بمسألة الأمن الهوياتي و الثقافية إثر تنامي الهاجس الديموغرافية من الآخر .

4. تعلقها بالأمن السياسي الذي يتعرض للتهديد نتيجة للرهانات السياسية المتعلقة بالمواطنة و تزايد الخطابات العنصرية .

إن مسألة أمانة الهجرة غير الشرعية بالنسبة لأوروبا قضية رئيسية ، فالنخب الأوروبية إستطاعت رفع القضية من السياسة العادية لإعتباره مهدد لأمن القارة و هويتها وقامت بالربط بين الخطاب الإجماعي و السياسي ليولد خطاب أمني واسع عبر عنه ديدي بيغو بقوله : " أن الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا ليست ملاحظة فقط ، بل هب قوة صيغة مضمون الكلام التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة وتحولها بقوة المفردات إلى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة ."⁽²³⁾

المحور الثاني:تداعيات الأزمات السياسية في الدول المغاربية على ظاهرة الهجرة في غرب المتوسط .

أولاً. المنطقة المغاربية مابين التحولات السياسية و تحولات ظاهرة الهجرة .

أدت الأحداث السياسية والإجتماعية التي بدأت في تونس أواخر عام 2010 م ثم امتدت إلى العديد من دول جنوب وشرق البحر المتوسط خلال عام 2011 م ، وشكلت جزءاً مما أصطلح عليه إعلامياً " بالربيع العربي " إلى العديد من العواقب ، لعل أهمها سقوط العديد من الأنظمة الاستبدادية وبداية العديد من الهيكلة السياسية التي أدت في أغلبها للصراع المسلح، و كنتيجة لعدم الاستقرار السياسي و حالات الصراع المسلح و القمع السياسي المرتبط بمطالب التغيير تزايدت حالات من الطوارئ الإنسانية والاجتماعية فيما يتعلق بتشرد السكان وطلب اللجوء، وقد ذكرت وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن سبب الأزمة الإنسانية الخطيرة في المنطقة هو انتقال حوالي نصف مليون شخص من مناطق الصراع وهي ليست أزمات إنسانية عميقة فحسب وإنما أثرت هذه الأحداث أيضاً على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي ، و قد أدت الفوضى في المنطقة لنزوح الألاف من الأفراد نحو المناطق المجاورة و منها لأوروبا ، ففي مارس 2011 م أكد المجلس الأوروبي على أن الأولوية القادمة هي عملية إدارة الهجرة القادمة من الدول المجاورة الجنوبية ، و ظهرت مؤشرات عالية لنزوح واسع مع بداية الإنتفاضات الشعبية إذ إرتفع عدد المهاجرين الذي يتجاوز 1800 القادمين من الجنوب شهريا منذ 2011 م.(24)

و لعل أبرز المتأثرين بهذه التحولات ليبيا التي إنتقلت لحالة كارثية فمع سقوط نظام القذافي الذي كان بالأساس على الروابط القبائلية و العشائرية ، وجدت الدولة نفسها في دوامة من العنف المسلح و الإنتقادات الأهلية فقد سادت الفوضى كل مفاصل الدولة ، و فرضت الميليشيات المسلحة سلطتها على التراب الليبي وفي ظل هذه الفوضى فإن مسألة العبور لأوروبا تعد طريقاً سالكا للمهاجرين ، و ما يميز ليبيا أنها تتوسط أربعة أقاليم تتميز بعدم الإستقرار و تعد من بين المناطق الطاردة للسكان ، و هي منطقة القرن الإفريقي و الساحل الإفريقي و الشرق الأوسط و المغرب العربي ، و تملك إطلالة متوسطة واسعة تجعلها منصة لتصدير المهاجرين.(25)

و إثر هذا الأمر أصبحت المنطقة المغاربية مرتعاً لكثير عدد من اللاجئين و المهاجرين ، و تعد ليبيا منشأً و مقصداً للأعداد الكبيرة منهم ، و لعل أبرز الملاحظات هو وجود أعداد كبيرة من المهاجرين من خارج المنطقة بالأخص من إفريقيا الوسطى و القرن الإفريقي ، ففي أواخر 2011 م تم إحصاء أكثر من 422000 مواطن ليبي و 768000 مهاجر غادرو البلاد بإتجاه دول الجوار الإقليمي و الأوروبي ، و يعتبر 41 % منهم بصفة لاجئ، و قد بلغ عدد المهاجرين إلى بلدان المغرب العربي حوالي 1.118.610 مهاجر في 2013 م ، و تصدرت كل من ليبيا و الجزائر أرقام إستقبال هؤولاء ليشكل المهاجرون ما يقرب 1.2 % من السكان الأصليين بالنسبة للمنطقة ككل أما بالنظر للحالة الليبية فقد بلغت نسبتهم في 2013 م 12.2 % مقارنة بالجزائر 0.7 % و المغرب 0.2% و 0.3% في تونس ، و توضح البيانات أن معظم هؤولاء هم من داخل المنطقة العربية و الدول الإفريقية المجاورة.⁽²⁶⁾

و دون شك فإن هؤولاء إتجهوا نحو الدول المغاربية كملاذ من الحروب و الأزمات التي تعيشها دولهم بشكل دوري و يرى أغلبهم هذه المناطق محطة للعبور نحو الدول الأوروبية في ظل وجود طرق سالكة نحو الضفاف الجنوبية لأوروبا ، فالملاحظ أن المنشأ الأساسي لتحركات الهجرة في المنطقة المغاربية يعكس مجموعة من التغيرات الجذرية المتنامية ، فتشير التقديرات المتاحة إلى أن عدد الأفارقة الذين وصلوا المغرب العربي منذ 2011م أكثر عدد من الذين إتجهوا إلى أوروبا و أكثر عدداً من المغاربة المهاجرين ، تختلف نسبهم داخل هذه الدول إذ هم أكثر عدداً في المغرب و الجزائر من تونس و ليبيا رغم أن هذه الأخيرة تعاني من غياب في الدولة ، و ذلك يرجح لأن تونس أقل عمقا إفريقياً من الجزائر و المغرب أما بالنسبة لقلة عددهم في ليبيا فإن هذا يشير لتغير تدفقات المهاجرين و خطوط سيرهم في مناطق المنشأ بما يجعل الطريق التقليدي في سواحل الجزائر و المغرب و مضيق جبل طارق لصالح منافذ أخرى تتمحور في الطريق الليبي و محور تونس - مالطا بأقل تأثير.

ثانياً. المعطى الجديد للظاهرة ، تحديات الأمن بين الواقع و المأمول

كان للتحويلات السياسية في المنطقة العربية تبعات سلبية على ليبيا خاصة فقد تبعه خروج جماعي من القارة الإفريقية أثناء النزاع في ليبيا ، فالشعور بانعدام الأمن و الثقة أمران دفعا المهاجرين إلى الفرار الجماعي من ليبيا من جهة و فرصة للمهاجرين الأجانب للعبور في ظل غياب قيود الدولة ، وتسجل المنظمة الدولية للهجرة 778981 مهاجراً غير ليبي فرارهم أثناء فترة العنف ما بين 2011 م و 2014

م ، حيث استطاعت نسبة ما يقارب بـ 96% منهم عبوروا حدود ليبيا البرية واغلبهم إلى مصر وتونس قبل أن يرجعوا إلى دولهم الأصلية.

و تظهر الإحصائيات الرسمية الصادرة عن منظمة FIDH سنة 2012 م أن نسبة صغيرة من المهاجرين وصلوا بالقوارب إلى شواطئ أوروبا، فطبقا للمنظمة الدولية للهجرة فإن 25935 شخصا وصلوا إلى لامبديوسا، و153 إلى مالطة، ويعتبر أحد أسباب ارتفاع حصيلة المهاجرين وازدياد أعدادهم الذين يعتبرون ليبيا نقطة عبور لهم إلى طول الحدود البحرية التي تبلغ حوالي 1800 كم والبرية والتي تقدر بـ 6000 كم، ما يصعب مهمة حرس الحدود في ظل غياب ونقص في الامكانيات التكنولوجية التي تسهل معها المهام المنوطة بهم، كما أن الطائرات وأجهزة الرادارات ومناظير الرؤية الليلية.⁽²⁷⁾

و قد تنوعت الطرق و المنافذ التي يسلكها المهاجرون من ثلاثة مناطق أساسية التي تشمل كل من منطقة القرن الإفريقي و الشرق الأوسط و المغرب العربي ، و هي هجرة تتكون من مسارات ثلاث ترتبط الأولى بالوصول إلى ليبيا و الثانية العبور نحو مناطق الساحل للتجميع ، أما الثانية فتتمثل في معضلة العبور نحو الضفة الأوروبية ، و على هذا تم تحديد هذا المسارات كالتالي :

أ. المسار الأول : ينطلق من السودان عبر الحدود المصرية و منها لمنطقة الواحات في ليبيا وصولا لأجدايا و البريقة .

ب. المسار الثاني : من السودان إلى منطقة جنوب غرب ليبيا و منه لمنطقة أجدايا و البريقة وصولا لأوروبا.

ج. المسار الثالث : ينطلق من التشاد و النيجر وصولا لمنفذ السارة البري و يسلك المهاجرون المناطق الصحاري الحارة نحو المدن الساحلية.⁽²⁸⁾

ثالثا. أزمة اللجوء و الهجرة في أوروبا بين الإختلاف و الخلاف :

أدى الوصول الهائل للمهاجرين و اللاجئين في ما بعد أحداث 2011 م لأوروبا و الجزيرة الأيطالية لامبيدوزا ، في بروز خلاف هائل مستمر بين إيطاليا و فرنسا في مسألة معالجة الظاهرة ، إذ أن إيطاليا قررت منح بطاقات إقامة مؤقتة للقادمين ، و قد أعلنت فرنسا على إثرها رفض الإلتزام بهذه الإجراءات و عدم السماح لهؤلاء بالعبور لأراضيها لإعتبارات الأمن القومي ، و هو ما يعارض إتفاقية التجوال الأوروبي " شنغن " ، و قد إنقسم الأوروبيون حولها إذ أن هناك من إشتراط ضرورة إدخال

تعديلات جوهرية عليها و على رأسهم فرنسا ، أما الأطراف الأخرى و على رأسهم ألمانيا لا ترى ضرورة التعديلات الجوهرية ، و لعل مسائل الهجرة غير الشرعية و المهاجرين تخضع للسياسات البرغماتية الذاتية لكل دولة فتعد ألمانيا أكبر مستقبل للاجئين في أوروبا لإحتياجها لليد العاملة ، و هذا على خلاف فرنسا و إيطاليا التي تستقبل منذ ثمانينيات القرن الماضي اليد العاملة مما جعلها في غنى عن الكم الهائل للمهاجرين و إتجهت لرفع سلم الإنتقائية .

و عموما فإن الإتجاه الأوروبي نحو مسألة المهاجرين و اللاجئين ينطلق من عدة أساسيات تتمثل في:

- ضرورة تركيز الإتحاد الأوروبية على إنتقاء المهاجرين من جنوب المتوسط طبقا لوثيقة متفق عليها.
- الإتفاق مع دول شمال إفريقيا على إستعادة مهاجريها غير الشرعيين .
- تخصيص مساعدات مالية إضافية للدول الأوروبية المتضررة من تدفق اللاجئين .
- إعادة توزيع الميزانية السنوية للوكالة الأوروبية فرونتكس بشكل متساو ، و دعم نشاطها القاضي بمحاربة الظاهرة من خلال مراقبة الحدود .
- إعتقاد معايير لجوء موحدة بين الدول الأوروبية .⁽²⁹⁾

الخاتمة

على الرغم من أن الهجرة كموضوع في المنطقة المتوسطية ليس بجديد ، غير أن عملية اللاتوازن بين ضفتي المتوسط صنعت نوع جديد من الهجرة أشبه بالنزوح ، فالضفة الجنوبية للمتوسط تعكس كل الظروف الطاردة للسكان ، في مقابل تواجد عناصر الجذب جنوبا و مع تنامي مهددات الإستقرار فإن الظاهرة تزداد لتأخذ منحنيات جديدة أكثر خطورة ، و تختلف المنظورات لدى تهديد الظاهرة للأمن إلا أنها تتفق في العناصر التالية :

- ◀ تعتبر الهجرة غير الشرعية المنظمة أحد محركات الجرائم العالمية العابرة للحدود ، بالأخص إذا ما إرتبطت بالأنشطة الربحية .
- ◀ إن مسألة سلبية نتائج الهجرة غير الشرعية ترتبط بواقع خسارة الطرف المصدر للقوة البشرية ، و مدى قدرة الدول المستقبلية على تحمل الكم الهائل من المهاجرين و إدماجهم في المجتمع .
- ◀ غالبا ما ترتبط الهجرة عموما بمسألة الحماية الهوياتية إذ تخشى الدول تغير في تركيبها الاجتماعية في حالة تزايد عدد المهاجرين فيها .

عنوان المقال: ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية، الحركيات و التداعيات -دراسة في تأثيرات التحولات السياسية مابعد 2011م -.

◀ غياب إرادة سياسية لمواجهة الهجرة غير الشرعية يرتبط بمدى بتعارض الحلول بين دول شمال المتوسط و جنوبه ، فيتوجب على دول الجنوب بناء تنمية حقيقية بالتزامن مع الحلول الأمنية ، و هذا بمساهمة حقيقية مع دول الشمال .

و بالحديث عن الأزمات السياسية في المنطقة المغاربية فقد أعطت دفعا جديدا للظاهرة ، و هذا بالأخص غياب سلطة سياسية و أمنية في عدة مناطق من الإقليم و الحدود المتاخمة لها أعطى الضوء الأخضر لنشاط ميليشيات لتهديب البشر ، و هو ما صنع تحدى ضعبا للدول المجاورة الأوروبية لمواجهة الظاهرة خارج الحدود ، و قد تبدو الحلول الأمنية أقل فعالية و هو ما ظهر في الخلاف الأوروبي بين إيطاليا و فرنسا ، و حتى الدول المجاورة مثل تونس و مصر و الجزائر التي إكتفت بسياسة غلق الحدود مع بؤر التوتر ، و هو ما يبقى محور تعارض بين أطراف المتوسط المتناقض على أغلب المستويات بالأساس .

التوصيات و الإقتراحات :

- ضرورة إنشاء تنسيقيات أمنية عابرة للحدود تسعى لرصد الظاهرة في المنطقة ككل ، و تقدم بدورها حلول أمنية لمواجهة حركياتها .
- مساعدة الدول العاجزة عن إدارة أقاليمها في ضبط حدودها سواء بالتنسيق الأمني لدول الجوار أو التدريب العملي الخارجي خصوصا بما تعلق بملف الهجرة و ما إرتبط بها من جماعات نفعية .
- دعم جهود الحوار في حل المسائل السياسية و الدفع بسياسة الحياد الإيجالي و رفض كل أشكال التدخل الأجنبي لمنع تفاقم الأزمات الأمنية و الإنسانية ما من شأنه معالجة الظاهرة من المصدر.

الهوامش:

1. مصطفى صايح ، " التحديات الأمنية و الإستراتيجيات الجديدة في غرب المتوسط " ، مجلة القانون ، المجتمع و السلطة ، العدد 06 ، مخبر القانون و المجتمع و السلطة ، جامعة وهران ، 2017 ، ص 12 . 2. رهان الدن ابراهيم البقاعي،الاسلام سن الهجرة الى الشام ،(لبنان : دار ابن الحزم،ط1، 1997) ، ص7.
3. عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم مبارك ، الهجرة غير المشروعة و الجريمة ، (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، 2008) ، ص 16 .
4. Definintion of Immigrant in english dictionary " , Cambridge Dictionary, [Cited: 12 13, 2018.] <https://dictionary.cambridge.org/fr/dictionnaire/anglais/illegal-immigrant>
- 5.Rezouni, Salaheddine, **Illegal immigration : causes , consequencec & national security implications?** , USA : US Army War College , Carlisle Barracks PA, 2010. P 09
6. عز الدين مختار فكرون و علي مفتاح الجد ، " واقع الهجرة غير الشرعية " ، مجلة دراسات الاقتصاد و الأعمال ، المجلد 06 ، العدد 01 ، جامعة مصراته ، يونيو 2017 ، ص 132 .
7. مجري دلال ، " أبعاد ظاهرة الهجرة غير الشرعية " ، الملتقى الوطني الرابع حول " الهجرة غير الشرعية ، إشكالية جديدة للقانون ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أم البواقي ، 19-20 أبريل 2009 ، ص 15 .
8. مشري سلمى ، " الحق في الأمن السياسي " ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009 / 2010 ، ص 21
9. توازي إيلاس ، " الأمن و الهجرة : دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة " ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر -3- ، 2012 / 2013 ، ص 105
10. غربي محمد ، " التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط :الجزائر أنموذجا " ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية ، العدد 08 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2012 ، ص 54
11. توازي إيلاس ، مرجع سابق ، ص 110 .
12. يسري الجوهريري ، جغرافيا البحر المتوسط ، (الإسكندرية : منشأة المعارف ، 1984) ، ص 10 .

عنوان المقال: ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية، الحركات و التداعيات -دراسة في تأثيرات التحولات السياسية مابعد 2011م -.

13. سليمة بن حسين ، " الأبعاد الأمنية للسياسة الأوروبية للحوار و تأثيراتها على منطقة جنوب غرب المتوسط (2004-2012) " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3 ، 2013 . ص 30 .
14. اليامين بن سعدون ، " الحوارات الأمنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة ، دراسة حالة مجموعة 5+5 " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2012 ، ص 60 .
15. بخوش مصطفى ، حوض البحر المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة ، دراسة في الرهانات و الأهداف ، (القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2006) ، ص 48 ..
16. فليب فراغ ، " تقرير عن الهجرة و التعاون في المنطقة الأورومتوسطية " ، القمة الأورومتوسطية 2011 ، مركز روبرت شومان في معهد الجامعة الأوروبية ، فلورنسا ، إيطاليا ، 2011 . متحصل عليه من الموقع التالي في 2019/04/02 : https://www.eesc.europa.eu/resources/docs/f_ces9237-2011_tcd_ar.doc
17. نفس المرجع السابق
18. نجلاء سمكية و آخرون ، " دراسة حول الهجرة و اللجوء في بلدان المغرب العربي " ، الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان ، كوبنهاغن ، ديسمبر 2010 ، ص ص 14 ، 15 .
19. إيفان مارتن ، " أداء سوق العمل و تدفق الهجرة في دول البحر المتوسط العربية: منظور أقليمي " ، تقرير مركز روبرت شومان للدراسات المتقدمة ، الجامعة الأوروبية ، فلورنسا ، 2009 ، اطلع عليه في 2019/02/05 ، المصدر : <https://www.eui.eu/Documents/RSCAS/Research/LMM/LMM-ExecutiveSummaryArabic.pdf>
20. نفس المرجع السابق .
21. ضحى عوامل ، " نظرية الأمنة " ، الموسوعة السياسية ، متحصل عليه من موقع إلكتروني في 2019/05/01 : <https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%86%D8%A9>
22. يجاوي سهام ، " أمنة الهجرة في العلاقات الأورومتوسطية - دراسة للهجرة غير الشرعية في المجال الأورومغاربي - " ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، ص 186 .
23. فاطمة حموتيه ، " أمنة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المتوسطية : المفهوم و النظرية و قضية الراهن " ، مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية ، العدد 22 ، مركز جيل للبحث العلمي ، بيروت ، مارس 2019 ، ص 18
24. خديجة بتقة ، " السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية " ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2013/2014 ، ص 134 .
25. الحسين الشيخ العلوي ، " الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا " ، تقرير مركز دراسات الجزيرة ، 11 مايو 2015 ، ص 08 .
أطلع عليه في 2019/04/05 : <http://studies.aljazeera.net/mritems/Documents/2015/5/14/201551454737909734libya-immigrations.pdf>

26. " الهجرة و النزوح و التنمية في منطقة عربية متغير " ، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 صادر عن المنظمة الدولية للهجرة ، منظمة الأمم المتحدة ، 2015 ، ص 36.
27. " ليبيا يجب أن تتوقف عمليات صيد المهاجرين " ، تقرير صادر عن منظمة FIDH ، نشر في 2012/10/11 ، ص 17 ، أطلع عليه في 2019/02/06 ، المصدر :
- <https://www.fidh.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%8>
28. محمد إمام محمد أبو زيد ، " الهجرة غير الشرعية و أثرها على الأمن القومي الليبي (2011 – 2017) " ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية الآداب و العلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان ، 2019 ، ص 65 .
29. خديجة بنتة ، مرجع سابق ، ص 128 .